

# بنك الإستثمار العربي الأردني

## كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السيدات والسادة مساهمي بنك الاستثمار العربي الأردني الكرام:

يسرني وباسم أعضاء مجلس الإدارة، أن تقدم لكم التقرير السنوي الرابع والأربعين لبنك الاستثمار العربي الأردني الذي يتضمن نتائج أعمال البنك والقوائم المالية الموحدة وأهم نشاطاته وإجازاته المنخفضة خلال العام 2022، وخطة البنك المستقبلية للعام 2023.

لقد كان العام 2022 استثنائياً في التحديت التي برزت خلاله، بعد عامين من تداعيات جائحة كورونا، إذ واجه العالم صدمة الحرب الروسية على أوكرانيا، وما أسفرت عنه من تداعيات واسعة شملت تباطؤ النمو الاقتصادي وموجة تضخمية للأسعار قبلتها البنوك المركزية بتشديد للسياسة النقدية، في الوقت الذي تراجعت فيه النشاطات الاقتصادية حول العالم كما سجلتها الأسواق المالية العالمية أسوأ أداء لها على الإطلاق.

وسط هذه البيئة التي يتكثفها الضبابية والقلوب واصل البنك جهوده الرامية لتعزيز مؤشراتته المالية وتنوع أعماله وتوظيف الموارد بشكل فعال. وحقق أرباح تشغيلية خلال العام 2022 بفضل استراتيجية الأداء الشاملة ومواكته الدائمة للمتغيرات في بيئة الأعمال.

لقد كان العام 2022 علامة فارقة في أداء البنك إذ نجح في الاستحواذ على الأعمال المصرفية لبنك الكويت الوطني في الأردن، واستكمل كافة الإجراءات المتعلقة بانتقال العمليات المصرفية، ليؤكد على التزامه باستراتيجية توسع أعمال بنك الاستثمار العربي الأردني التي تسارعت خلال العقد الأخير.

تؤكد عملية الاستحواذ التي جرت بسلاسة وتميّز بتسعة إيجابياً على أداء البنك المالي.

لقد تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في زعزعة استقرار الاقتصاد العالمي، حيث برزت أزمة حادة في أسواق الطاقة والمواد الأساسية، تعتبر الأكبر منذ 50 عاماً تسببت بارتفاع أسعارها لمستويات غير مسبوقة، تترافق مع ذلك تشديد للسياسات النقدية في ظل ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات مياسية لم تشهدها كثير من الدول منذ عقود طويلة، وترافق مع ذلك كله استمرار تداعيات جائحة كورونا وبروز متحورات جديدة للفيروس، وتفيد الصين للإعاقات صارمة أغلب فترات العام 2022.

نتيجة لهذه التطورات المتسارعة تراجع النمو العالمي من 6,2% في العام 2021 إلى 3,4% في 2022، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي مع تضرر بعض البلدان من الانكماش، فيما يكثف الاقتصاد العالمي مخاطر الوصول إلى حالة الركود التضخمي مستقبلاً في ظل اتساع رقعة التدهور لتحلّل نسبة كبيرة من الاقتصادات المتقدمة والنامية، وتآكل مستويات الدخل بشكل كبير بسبب التضخم الذي ارتفع بنسبة 8,8% في العام 2022 وانخفاض قيمة العملات في العديد من الدول، وشج الاستثمارات، تترافق مع ذلك كله مخاوف من أزمة ديون عالمية في ظل ارتفاعها لدى البلدان النامية لأعلى مستوى منذ 50 عاماً. وقد تكبدنا تكاليف جديدة نتيجة تداعيات الحرب ورفع الفوائد من قبل البنوك المركزية حول العالم.

ومع إذ ارتفاع مؤشرات أسعار المستهلكين إلى أعلى مستوى في 4 عقود في كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو إلى تسديد السياسة النقدية بشكل سريع ومنزاهن. سرعان ما انتقل هذا النهج إلى مختلف أنحاء العالم، حيث أقدم المجلس الاقتصادي الأردني على زيادة أسعار الفائدة 7 مرات خلال العام 2022 بعد ثباتها بالقرب من الصفر منذ بداية جائحة كورونا، ليترافق سعر الفائدة الفعلي بنهاية الثلاثين من العام 2022 في نطاق 4,25% و4,5%، كما زاد البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة الفعلي 4 مرات ليصل إلى 2,5%، كما قرر بنك إنجلترا 8 زيادات لسعر الفائدة في عام 2022 لتصل إلى أعلى مستوى في 14 عاماً عند 3,5%.

رغم أهمية هذه الإجراءات لاستقرار الأسعار، إلا أنها ساهمت بتدهور كبير في الظروف المالية العالمية، وارتفاع في سعر الدولار، قبله تراجع لعملات كثير من الدول مع ارتفاع عجوزاتها المالية والتجارية، في الوقت الذي تراجعت فيه الأسواق المالية، وضعف نمو الاستثمار بشكل كبير، وتدهورت أسواق العقارات والإسكان في العديد من البلدان.

في المنطقة العربية، تحسّن الأداء الاقتصادي بشكل عام حيث حققت دول المنطقة متوسط نمو بنسبة 5,5% في العام 2022 وهو الأعلى منذ العام 2016، لكن هذا المعدل يخفي ثباتاً حاداً بين الدول المصدرة والمستوردة للطاقة التي جاهد للتغلب على آثار جائحة كورونا وصدمة أسعار النفط والمواد الغذائية والتمايط الإقتصادي في الولايات المتحدة والصين وأوروبا.

وفي حين استتافت الدول المصدرة للطاقة من ارتفاع أسعار النفط والغاز في ظل توقعات صندوق النقد تحقيق فوائض تراكمية قدرها تريليون دولار خلال السنوات 2022 - 2026، واجهت البلدان المستوردة للنفط طرفاً معاكسة، تسببت بضغط ارتفاع فوائض لتسديرات، وتقلص الحيز المالي الناتج في الموازنات، نظراً لتكدسها فوائذ دعم الأسعار للتخفيف من معاناة المستهلكين، وألقى تدهور الأوضاع العالمية بظلاله الشفيلة على نشاط اقتصادات المنطقة، فرغم مرونة النمو المرتبط بارتفاع أسعار النفط، إلا أن التضخم كبح الانتعاش، وسط مخاطر اتساع العجز التجاري وارتفاع أسعار الفائدة على الاقتراض الحكومي الذي أضعف الوصول إلى التحويل، ومثل أجزاء واسعة من العالم واجهت المنطقة حالات استثنائية من المخاطر، وتفاقم التضخم المفرط

## تقرير مدقي الحسابات المستقلين

إلى مساهمي بنك الاستثمار العربي الأردني

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك الاستثمار العربي الأردني "البنك" وشركائه التابعة "المجموعة" والتي تتكون من شركة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2022 وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والبيانات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر عدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 كانون الأول 2022 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا، نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد التسجيل للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية الموحدة في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة ونوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمر التدقيق الهام

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لأجهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية الموحدة لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدى رأياً منفصلاً حول هذه الأمور، ونوصف بإجراءات التدقيق المتعلقة بكل أمر من الأمور المشار إليها أدناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدققي الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك، بناءً عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، إن نتائج إجراءات التدقيق التي نتج عنها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

كتابة مخصص الحسابات الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية (إيضاح ١٠) في القوائم المالية الموحدة		
أمر التدقيق الهام	نطاق التدقيق لمواجهة أمر التدقيق الهام	تضمنت إجراءات التدقيق ما يلي: <ul style="list-style-type: none"><li>فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية للمجموعة بالإضافة الى فحص نظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل ومراقبة الائتمان وتقييم فعالية الإجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل.</li> <li>لقد قمنا بالاطلاع على سياسة الحسابات الائتمانية المتوقعة ومقارنتها بمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالإضافة الى تعليمات وتعاميم الجهات الرقابية.</li> <li>لقد قمنا بدراسة وفهم نموذج الحسارة الائتمانية المتوقعة المتبع في احتساب الخصصات ومدى توافقه مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ والأشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة.</li> <li>لقد قمنا بدراسة عينة من التسهيلات بشكل فردي لتقييم ما يلي: <ul style="list-style-type: none"><li>مدى ملائمة مراحل التصنيف لدى المجموعة.</li> <li>مدى ملائمة عملية خيذ التعرض الائتماني عند التعثر بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات المحاسبية الناتجة عنها.</li> <li>مدى ملائمة احتمالية التعثر التعثر الائتماني عند التعثر ونسبة الحسارة بافتراض التعثر للمراحل المختلفة.</li> <li>مدى ملائمة وموضوعية التقييم الائتماني الداخلي والكفاءات واستقلالية الخبرات المستخدمة ضمن هذه العملية.</li> <li>صحة وملائمة عملية احتساب الحسابات الائتمانية المتوقعة.</li> <li>مدى ملائمة عملية تقدير المجموعة لحوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المستويات، للتعرضات التي انتقلت بين المستويات، بالإضافة الى تقييم التعرضات من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية.</li> <li>إعادة احتساب الحسابات الائتمانية المتوقعة للتسهيلات التئدية بشكل فردي بالإضافة الى فهم اخر التطورات لهذه التعرضات الائتمانية من ناحية التدفقات النقدية وإذا كان هناك أي جدولة أو هيكلية.</li> <li>فيما يتعلق بالافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل المجموعة لاحتساب الحسابات الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بمناقشة هذه الافتراضات مع الإدارة وقمنا بمقارنتها مع المعلومات المتاحة.</li> <li>قمنا بتقييم الأرصحات في القوائم المالية لضمان ملائمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩. إن السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن التسهيلات الائتمانية وإدارة مخاطر الائتمان مفصلة في إيضاحات 4 و ١٠ و ٤4 حول القوائم المالية الموحدة.</li></ul></li></ul>
أمر التدقيق الهام	نطاق التدقيق لمواجهة أمر التدقيق الهام	تضمنت إجراءات التدقيق ما يلي: <ul style="list-style-type: none"><li>فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية للمجموعة بالإضافة الى فحص نظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل ومراقبة الائتمان وتقييم فعالية الإجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل.</li> <li>لقد قمنا بالاطلاع على سياسة الحسابات الائتمانية المتوقعة ومقارنتها بمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالإضافة الى تعليمات وتعاميم الجهات الرقابية.</li> <li>لقد قمنا بدراسة وفهم نموذج الحسارة الائتمانية المتوقعة المتبع في احتساب الخصصات ومدى توافقه مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ والأشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة.</li> <li>لقد قمنا بدراسة عينة من التسهيلات بشكل فردي لتقييم ما يلي: <ul style="list-style-type: none"><li>مدى ملائمة مراحل التصنيف لدى المجموعة.</li> <li>مدى ملائمة عملية خيذ التعرض الائتماني عند التعثر بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات المحاسبية الناتجة عنها.</li> <li>مدى ملائمة احتمالية التعثر التعثر الائتماني عند التعثر ونسبة الحسارة بافتراض التعثر للمراحل المختلفة.</li> <li>مدى ملائمة وموضوعية التقييم الائتماني الداخلي والكفاءات واستقلالية الخبرات المستخدمة ضمن هذه العملية.</li> <li>صحة وملائمة عملية احتساب الحسابات الائتمانية المتوقعة.</li> <li>مدى ملائمة عملية تقدير المجموعة لحوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المستويات، للتعرضات التي انتقلت بين المستويات، بالإضافة الى تقييم التعرضات من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية.</li> <li>إعادة احتساب الحسابات الائتمانية المتوقعة للتسهيلات التئدية بشكل فردي بالإضافة الى فهم اخر التطورات لهذه التعرضات الائتمانية من ناحية التدفقات النقدية وإذا كان هناك أي جدولة أو هيكلية.</li> <li>فيما يتعلق بالافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل المجموعة لاحتساب الحسابات الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بمناقشة هذه الافتراضات مع الإدارة وقمنا بمقارنتها مع المعلومات المتاحة.</li> <li>قمنا بتقييم الأرصحات في القوائم المالية لضمان ملائمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩. إن السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن التسهيلات الائتمانية وإدارة مخاطر الائتمان مفصلة في إيضاح (١).</li></ul></li></ul>

### المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٢

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات حولها، إن الإقرار هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٢ بتاريخ لاحق لتقريرنا، إن رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأتينا لا نبدى أي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نَتَمَيَّع فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهريا مع القوائم المالية الموحدة أو من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية الموحدة.

#### مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحكومة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى خيذ نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط، كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية مجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحكومة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

#### مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد مقبول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة إن التدقيق الذي يجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائما عن مخاطر جوهريا عند وجوده، إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لإحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهريه، إذا كانت منفردة أو مجتمعمة بما أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن إحتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية و ملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي، إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناخ عن إحتيال بعد أكبر من ذلك الناخ عن غلط، لما قد يتضمنه الإحتيال من نوابط أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيد غير صحيحة أو آثار لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق و ذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية للطبقة ومعالجة التقديرات المحاسبية و الإيضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.

- التوصل الى نتيجة حول ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم ثيقن جوهري مرتبط بأبحاث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار، و إذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعليا إجراءات في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية، إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي حُقق العرض العال.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات و الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة، إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجازة عملية التدقيق للمجموعة، ونحن مسؤولون عن رأينا حول التدقيق.

إننا نواصل مع المسؤولين المكلفين بالحكومة فيما يتعلق بتدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم خيذها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحكومة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والأفصاح للمسؤولين المكلفين بالحكومة عن كل العلاقات والامور الأخرى التي نظهر على انها تؤثر على استقلاليتنا وما شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحكومة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية و التي تمثل أمور التدقيق الهامة. إننا نقدم وصف من هذه الأمور في تقرير التدقيق إلا إذا كان القائون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الأمر، و في حالات نادرة جدا و التي نبأء عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه

#### تقرير حول المتطلبات القانونية

تحفظ المجموعة بقبود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي بالمصادقة عليها.

عقار - المملكة الأردنية الهاشمية  
١ شباط / ٢٠٢٣

رئيس مجلس المدققين  
رئيس مجلس المدققين  
رئيس مجلس المدققين  
رئيس مجلس المدققين  
رئيس مجلس المدققين

ببعض الدول وانتشرت حالات ضعف الأمن الغذائي ونقص الوقود، ما زاد رقعة الاضطرابات الاجتماعية ومشاكل الديون محلياً، واصل الاقتصاد الوطني تعافيه من تداعيات جائحة كورونا، ليحقق نبؤاً حقيقياً بنسبة 2,7% خلال العام 2022، مقابل نمو بلغ نسبته 1,9% في العام 2021 مدفوعاً بالاستقرار النقدي والمالي رغم التراجع المعاكسة عالمياً. إذ واصل الأردن تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي أكدت عليها رؤية التحديث الاقتصادي للدولة.

هذا الأداء دفع وكالة موديز للتصنيف الائتماني العالمية، لرفع النظرة المستقبلية لتصنيف الأردن الائتماني السدياي طويل الأجل من B1+ مستقر إلى B١ إيجابي، في تطور يكسّف عن مسار التعافي، نتيجة تطبيق سياسات الكفيلة للنمو والحفاظة على الاستقرار وارتفاع معدلات البطارية.

في المقابل، ارتفع التضخم خلال العام 2022، بنسبة 4,23% مقارنة مع 1,4% في 2021 ويكوه هذا الارتفاع بشكل رئيسي على إثر صعود أسعار الوقود والإتارة والنقل بالإضافة إلى سلع أخرى انعكاساً لارتفاع أسعارها عالمياً، ورغم ذلك، فإن تأثير الموجة التضخمية العالمية كان أقل وطأة مقارنة مع عدد واسع من دول المنطقة والعالم التي شهدت قفزات في الأسعار لمستويات غير موهوبة منذ عقود.

أما في سوق العمل، فقد انخفض معدل البطالة 0,4 نقطة مئوية في الربع الرابع من العام 2022 مقارنة بذات الفترة من العام 2021 بالغا 22,9%، ولا يزال معدل البطالة مرتفعاً في صفوف حملة الشهادات الجامعية إذ يبلغ 28,4%.

وواصل سوق العفار الأردني نشاطه خلال العام 2022 لتنمو التداولات بنسبة 17% محققة 5,85 مليار دينار، وارتفعت قيمة مشتريات غير الأردنيين 18% ليصل إلى 303 مليون دينار، كما استنفذ القطاع من حزمة الحوافز الحكومية التي كان آخرها مشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة بيع العفار لسنة 2022، الذي خفض نسبة ضريبة بيع العفار لتصبح 3% بدلاً من 4%.

ومع هذه التطورات، عكست مؤشرات بورصة عمان التحسن الاقتصادي رغم التراجع الذي أظهرته مجموعة من الأسواق المالية العالمية، لتكون بذلك من الأفضل أداء على مستوى البورصات العربية معنومة بشكل رئيسي بقطاع التعدين، إذ ارتفع الرقم القياسي المرجح بنسبة 18,1% ليصل إلى 25016 نقطة في نهاية عام 2022 مقارنة مع 21186,6 نقطة نهاية عام 2021 محققاً أعلى مستوياته منذ عام 2009، وانعكس ذلك على ارتفاع القيمة السوقية لأصهم بنسبة 16,2% إلى حوالي 18 مليار دينار مشكّلة 56% من الناخ الخلي بينما انخفض حجم التداول بنسبة 9,98% ليبيلغ 2,0١ مليار دينار.

في جانب التجارة الخارجية، واصلت الصادرات الأء الإيجابي مسجلة 8,79 مليار دينار بارتفاع نسبتها 32,3% خلال العام 2022، في الوقت الذي ارتفعت فيه المستودات بنسبة 26,7% لتسجل 19,37 مليار دينار، ليبلغ العجز التجاري 10,586 مليار دينار، متراً بارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية إذ ففرت فاتورة مستودرات النفط الخام ومشتقاته بنسبة 47,2% مسجلة 3,5 مليار دينار.

كما واصل النشاط السياحي تعافيه في العام 2022 مستعبداً مستويات ما قبل جائحة كورونا، مع بلوغ الدخل السياحي 4,123 مليار دينار بزيادة نسبتها 4,4% و110,5% مقارنة بالعامين 2019 و202١ على التوالي، بالتزامن مع ارتفاع أعداد السياح القادمين إلى 5,049 مليون سائح، وترافق مع ذلك تحسن طفيف في حوالات العاملين في الخارج لترتفع 1,5% خلال العام 2022 إلى 2,448 مليار دينار.

وبالنسبة للمالية العامة، فقد حققت الموازنة العامة خلال العام 2022، وفقاً لبيانات إعادة التقدير، إجمالي إيرادات قدرها 7,734 مليار دينار، بارتفاع نسبتها 7,45% عن العام 2021، منها 7,998 مليار دينار إيرادات محلية و796 مليون دينار منح خارجية فيما بلغت النفقات العامة 10,566 مليار دينار.

نتيجة لهذه التطورات سجل العجز في الموازنة العامة 1,825 مليار دينار بارتفاع نسبتها 5,5% عن العام 2022.

في ضوء هذه التطورات والتغيرات المتلاحقة عالمياً ومحلياً، وما شهده العالم من موجة تضخمية، وتعمق حالة عدم اليقين الاقتصادي، ومشاكل سلاسل التوريد وتشدد معظم البنوك المركزية في سياساتها النقدية، قام البنك المركزي خلال عام 2022 برفع أسعار الفائدة على جميع أدوات السياسة النقدية، وذلك بغرض تعزيز أركان الاستقرار النقدي والمالي في المملكة، وضبط معدل التضخم.

كان لسياسة التي اتبعها البنك المركزي الأردني من خلال خطوات مدموسة، الدور الحاسم في الحد من تبعات التطورات العالمية والسلبية، حيث قام برفع أسعار الفائدة في 7 قرارات خلال العام 2022 ليصل سعر الفائدة الرئيسي 6% بنهاية العام 2022 مقارنة مع 2,5% بنهاية 2021.

وفي إطار حرصه على تحقيق الموازنة بين هدفي الاستقرار النقدي من جهة ومواصلة تحفيز النمو الاقتصادي والتخفيف من أثر رفع الفائدة على القطاعات الاقتصادية استمر البنك المركزي في تثبيت أسعار الفائدة التضخيلية الخافية على برنامجه لإعارة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية البالغ عددها 10 قطاعات بقيمة 1,3 مليار دينار ويحد أقصى 4%، مع استمرار العمل ببرنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 700 مليون دينار والإبقاء على سعر الفائدة بما لا يتجاوز 2%، أسهمت الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي الأردني في تحقيق هدف الاستقرار النقدي وتعزيز النشاط الاقتصادي وحفز الطلب.

أصبحت الإجراءات الأجنبية لدى البنك المركزي 17,267 مليار دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستودرات المملكة من السلع، نظمة لهذه التطورات سجل العجز في الموازنة العامة 1,825 مليار دينار بارتفاع نسبتها 5,5% عن العام 2022.

## قائمة المركز المالي الموحدة

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

الموجودات	٢٠٢٢ دينار	٢٠٢١ دينار
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	٣٤١,٦٨٨,٦٥٣	٢٧١,٨٢٢,١٥٦
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية-بالصافي	٣٠٣,٩٥٩,٦٦٧	٢٦١,٥٩٢,٩٤٧
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية-بالصافي	٥٠٨.٩٠٩.١٠	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٦٦٣,٨٩٧	١,٦٠٦,٤١٨
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	٣٣.٠٠٩.٧٨٨	١٩,٩٥٤,٨٨٧
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	٨١٤,١٤١,٨٦٤	٨٦٣,٩٠٨,١٣٩
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي	٧٦٩.٠٤١.٥٢٥	٧٣٤,٦٨٩,٦٢١
إستثمار في شركة حليفة	١٧,٩٥٠,٢٠٠	٢٢,١٦٩,٤٦٧
متلكات ومعدات - بالصافي	٧٤١,١٠٧,١٨٦	١٩,٩١٧,٣٣٠
موجودات غير ملموسة - بالصافي	١,٤٧٥,٠٢٦	١,٧٤٣,٢٧٦
موجودات حق الاستخدام	٢,٧٢٤,٨٦٩	٢,٤١١,٩٢٣
موجودات ضريبية مؤجلة	٣,٣١٩,٩٠٣	٣,٢٢٥,٨٧٨
موجودات أخرى	٤٦,٥٤٤,٤٥٠	٤٢,٧٧٨,٤٢٨
مجموع الموجودات	٢,٤١٤,٤٣٦,٩٣٨	٢,٣٠٠,٩٢١,٤٧٠
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات:		
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٤٥٢,٤٧٥,١٤٥	٥٥٩,٧٨٥,١٦٣
ودائع عملاء	١,٣٣٤,٥٦١,٨٨١	١,١٩٧,٢٢٤,٣٧١
أموال مقترضة من البنك المركزي الأردني	٢٨٦,٤١٥,٧٤٢	٢١٩,٥٥٧,١٤٨
تأمينات نقدية	٤٨,٤٣٩,٥١٠	٤١,٢٧٤,٣٦١
مخصصات متنوعة	٩٢٤,٠٠٠	٧٩٦,٢٥٢
مخصص ضريبة الدخل	٩,٣٨٠,٧٢٥	٨,٦٤٩,٤٥٤
التزامات عقود الإيجار	٢,٤٥١,٠٧٠	٢,١٧٣,٤١٢
مطلوبات أخرى	٤٢,٥٦٢,٤٣٧	٤٢,٥٥٩,١٩٥
مجموع المطلوبات	٢,١٨١,٢١٠,٥١٠	٢,٠٧٢,٠١٩,٣٥٦
حقوق الملكية		
حقوق مساهمي البنك		
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠
الإحتياطي القانوني	٣٩,٩٠٣,٥١٦	٣٧,٢٣١,٩٦٦
فروقات ترجمة عملات أجنبية	(٤,١٧١,٦٠٥)	(٢,٣٨٤,٨٧٢)
إحتياطي القيمة العادلة - بالصافي	٢,١٣٣,٩٩٦	(٩٧٣,١٩٣)
أرباح مدورة	٢٦,١٧٧,٧٥٣	٢٦,٢٠٤,٣٧٦
مجموع حقوق مساهمي البنك	٢١٤,٠٤٣,٦٦٠	٢١٠,٠٧٨,٢٧٧
حقوق غير المسيطرين	١٩,١٨٢,٧١٨	١٨,٨٢٣,٨٣٧
مجموع حقوق الملكية	٢٣٣,٢٢٦,٣٧٨	٢٢٨,٩٠٢,١١٤
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٢,٤١٤,٤٣٦,٩٣٨	٢,٣٠٠,٩٢١,٤٧٠

## قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

الموجودات	٢٠٢٢ دينار	٢٠٢١ دينار
الفوائد الدائنة	٩٩,٨٨٤,٦١٣	٨٦,٥١٩,٩٦٤
الفوائد المدينة	(٤٦,١٦٩,٥٨١)	(٣٦,٩٨٢,٥٥٤)
صافي إيرادات الفوائد	٥٣,٧١٥,٠٣٢	٤٩,٥٣٧,٤١٠
صافي إيرادات العمولات	٧.٠٣١,٦٢٩	٦,٧٠٠,٤٣٢
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	٦٠,٧٤٦,٦٧١	٥٦,٢٣٧,٨٤٢
أرباح عملات أجنبية	٤,١٩٢,٥١١	٣,٢٠٤,٦٦٢
خسائر (أرباح) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	(٣٣٨,٢٨١)	(٥٥١,١٦٢)
توزيعات نقدية من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	٤٤٦,٣٧٢	٢٢٧,٥٥١
إيرادات أخرى	٣,٠٥٥,١٨٢	١,٦٧٢,٧٤٢
إجمالي الدخل	٦٨,١٠٢,٥٠٥	٦١,٥٩٣,٥٥٩
نفقات الموظفين	١٧,١٣٤,١٠٦	١٥,٣٨٣,٠٢٣
استهلاكات وأطفاءات	٤,٥٥٠,١٣٤	٤,٣٣٦,٠٩٦
مصروف أخرى	١٣,٦٠١,٥٠٤	١٢,٣٨٩,٩٨١
مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة	٢,٥٣٢,٢١٩	١,١٨٥,٣٢٤
مخصصات متنوعة	٦,٦٠٤,٧٩٩	١,٨٧,٤٤٥
إجمالي المصروفات	٣٨,٤١٤,٤٩٢	٣٣,٤٨١,٨١٩
حصة البنك من أرباح شركة حليفة	٧٠,٩٩٣	٣٩٤,٥٩٢
الربح للسنة قبل الضريبة	٣٠,٣٩٧,٩٤٤	٢٨,٥٠٦,٦٨٢
ضريبة الدخل	(١٠,٩١١,٣٢٢)	(١٠,٣٤٣,٤٦٦)
الربح للسنة	١٩,٤٨٦,٦٢٢	١٨,١٦٣,٢١٦
ويعد إلى :		
مساهمي البنك	١٨,٠٥٩,٤٤١	١٧,٠٩٠,٣٣٤
حقوق غير المسيطرين	١,٤٢٢,٣٨١	١,٠٧٢,٨٨٢
حقوق غير المسيطرين	١٩,٤٨٦,٦٢٢	١٨,١٦٣,٢١٦
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك) الأساسي والتخفيض	٠,١٢	٠,١١٤